منظمة
العمل
الدولية
جنيف

الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

فنان متجول، المملكة المتحدة

مجموعات محددة

٤ـ ب٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

■ ينظر هذا التقرير في الطريقة التي تعالج بها البلدان داخل الاتحاد الأوروبي العمل غير المعلن عنه ـ وهو نوع من العمل غير المنظم، الذي يتسم بتباين في طبيعته، إلا أنه يمارس صراحة في الخفاء تفادياً للنهوض بالمسؤولية الضريبية ومسؤولية الضمان الاجتماعي.

التحديات الرئيسية

- العمل غير المعلن عنه والسمة غير المنظمة
- تنوع العمل غير المعلن عنه
- نهج الاتحاد الأوروبي

■ **العمل غير المعلن عنه والسمة غير المنظمة**. يعتبر العمل غير المعلن عنه من أكثر أشكال العمل غير المنظم انتشاراً، وهو يتسم بتباين في طبيعته إلا أنه من الأنواع المستترة صراحة. وقد سبق تفسير اللجوء إلى هذا العمل بتزايد الطلب على الخدمات المنزلية والاتجاه نحو علاقات عمل أكثر مرونة ونمو العمل للحساب الخاص والعمل المستتر للحساب الخاص والتعاقد من الباطن وسهولة إنشاء مجموعات من المنشآت التي تعمل عبر الحدود. كما أصبح هذا النوع من العمل ممكناً نتيجة لتفتيش العمل غير الفعال. ويثير وجود العمل غير المعلن عنه مشاكل للعمال كافة والمجتمع عموماً: فهو لا يرتبط عادة بظروف العمل السيئة والحماية الاجتماعية الضئيلة فحسب، وإنما غالباً ما يكون العمال غير المعلن عنهم أيضاً مستضعفين ويفتقرون إلى التمثيل. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يشجع على الممارسات غير الفعالة، نظراً لأن المنشآت التي تستخدم العمال غير المعلن عنهم ستتجنب في كثير من الأحيان تقديم طلبات للحصول على الائتمان وستجد صعوبة أكبر في تحقيق النمو. ويقال علاوة على ذلك أن اللجوء إلى العمل غير المعلن عنه يشوه المنافسة بين الشركات.

■ **تنوع العمل غير المعلن عنه**. يشكل عدم تجانس العمل غير المعلن عنه يقيناً تحدياً لصانعي السياسات. ومن الضروري دون شك اعتماد مجموعة من الأساليب لاحتواء العمل غير المعلن عنه، نظراً لأن الفعالية ستتوقف على نوع العمل الذي تهدف التدابير المتخذة إلى تحقيقه. وعلى سبيل المثال، ثمة فرق هائل بين الاستخدام الاستغلالي متدني الأجر، الذي يمكن القضاء عليه عن طريق اتخاذ تدابير وقائية ورادعة، من ناحية، والعمل للحساب الخاص الذي سيلزم إضفاء الشرعية عليه عن طريق اعتماد تدابير مؤاتية، من ناحية أخرى.

■ **نهج الاتحاد الأوروبي**. يدأب الاتحاد الأوروبي على معالجة مسألة العمل غير المعلن عنه مباشرة منذ عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٣، أصدر المبدأ التوجيهي رقم ٩ المعنون تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمالة قانونية، والذي حدد ملامح السياسات تحديداً حاسماً، لا سيما تشجيع التدابير الوقائية والعلاجية بدلاً من الاكتفاء باتخاذ تدابير رادعة. وينص هذا المبدأ التوجيهي على أن «تتخذ الدول الأعضاء إجراءات وتدابير واسعة وتنفذها للقضاء على العمل غير المعلن عنه، والتي تجمع بين تبسيط بيئة الأعمال وإزالة المثبطات وتوفير الحوافز المناسبة في نظم الضرائب والإعانات وتحسين مستوى إنفاذ القانون وتطبيق العقوبات». وبالرغم من أن هذا المبدأ التوجيهي لا يشمل تدابير تساعد على زيادة الالتزام بالنزاهة الضريبية، أدرجت لاحقاً في رسالة المفوضية الأوروبية الثانية بشأن العمل غير المعلن عنه: «تكثيف الجهود الرامية إلى محاربة العمل غير المعلن»، ٢٠٠٧.

ما هو العمل غير المعلن؟

يُفهم العمل غير المعلن عنه، عموماً، على أنه نشاط قانوني مدفوع الأجر يُمارس بعيداً عن أعين الدولة لأغراض الضرائب والضمان الاجتماعي، رغم أن التعاريف القانونية، في حال وجودها، تختلف من بلد إلى آخر. وهو يندرج ضمن التعريف الأوسع نطاقاً الذي وضعته منظمة العمل الدولية للاقتصاد غير المنظم، والذي لا يقتصر مفهومه على العمل غير المعلن عنه، بل يشمل أيضاً العمل الذي لا يدخل ضمن نطاق القانون – «جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة.» وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي نفسه وبلدان الاتحاد الأوروبي العديد من المبادرات.

وينطبق «العمل غير المعلن عنه» على كثير من الحالات، ويمكن أن يدل على ما يقوم به العامل – سواء كان وطنياً أو مهاجراً أو مهاجراً غير شرعي – من عمل يسعى من خلاله إلى تجنب دفع الضرائب وعلى ما يعرضه صاحب العمل من عمل يريد من خلاله تفادي الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وما يُنجز من عمل لأسباب لا علاقة لها بالمكاسب المالية، وغيرها من أنواع العمل. وقد يكون العامل ممن يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون لدى الغير، بينما يجوز أن يكون صاحب العمل شركة أو أسرة معيشية خاصة (انظر الفصول المتعلقة بالعمل المنزلي والمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر). وبالتالي، فقد يكون العمل غير المعلن عنه عمالة محددة أو عمالة بدوام كامل أو منخفض الأجر واستغلالي، إلا أنه قد يكون أيضاً حسن الأجر وتقوم في إطاره علاقة منسجمة بين صاحب العمل والمستخدَم. وثمة أيضاً فوارق كبيرة بين البلدان فيما يتعلق بعدد ساعات العمل وطبيعة العمل المنجز.

السكان المهاجرون هم من بين الفئات المتضررة من العمل غير المعلن عنه في الاتحاد الأوروبي.

أحد كبار الطهاة في أحد المطاعم، لندن، المملكة المتحدة.

مزرعة سوقية، بولندا

النُهج الناشئة والممارسات الجيدة

- **الحاجة إلى اعتماد نهج متعدد الجوانب**
- **التدابير المتخذة للتصدي لهذه المشكلة**
  - **تحسين تفتيش العمل**
  - **تشديد العقوبات**
  - **تسجيل المعاملات لأغراض الضرائب**
  - **توسيع نطاق فئات العمال**
  - **تنسيق الأنشطة على الصعيد الوطني**
  - **تنسيق الأنشطة على صعيد الاتحاد الأوروبي**
  - **التفتيش عبر الحدود**
  - **توفير حوافز للإبلاغ عن المهاجرين غير النظاميين**

● لا بد من وضع استراتيجية واضحة، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، بشأن تخطيط أنشطة التفتيش وتقييمها

■ **الحاجة إلى اعتماد نهج متعدد الجوانب**. من الواضح أن التصدي للعمل غير المعلن عنه يجمع بين الاعتبارات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، ويتعلق أيضاً بالضرائب وسياسة الهجرة. بيد أن إيجاد التوازن السليم بين هذه الاعتبارات المختلفة ليس بمهمة سهلة.

وبشكل عام، لا بد من وضع استراتيجية واضحة، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، بشأن تخطيط أنشطة التفتيش وتقييمها، وكذلك الحال بالنسبة لاستحداث سجلات ونُظم جمع البيانات على الصعيدين الوطني والدولي. وتحسين التعاون بين الهيئات الوطنية وتحسين تدريب مفتشي العمل والقيام بزيارات ذات أهداف محددة لتفتيش العمل للقطاعات التي يوجد فيها العمل غير المعلن عنه أو التي يُشتبه بوجوده فيها أمور أساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي فرض عقوبات فعالة ورادعة تتناسب مع المخالفة وينبغي استكمال العقوبات بتدريب للتوعية بالعمل غير المعلن عنه.

■ **التدابير المتخذة للتصدي لهذه المشكلة**. يرد وصف لمجموعة التدابير المتاحة للدول في الإطار الوارد أدناه. غير أن تفتيش العمل يؤدي دوراً رئيسياً في جميع الحالات (انظر الموجز المتعلق بدليل تفتيش العمل)، شأنه في ذلك شأن الحملات الإعلامية بشأن منافع دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي وتقليل العمل الورقي لغرض التسجيل (انظر في هذا الصدد الموجز المتعلق بالمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والموجز المتعلق بالعمل المنزلي).

النُهج المعتمدة للتصدي للعمل غير المعن عنه

النهج	الصيغة	التدابير
الردع	تحسين مستوى التحريات	مضاهاة البيانات وضع استراتيجية مشتركة القيام بعمليات مشتركة
	العقوبات	تشديد العقوبات بشأن التهرب الضريبي
التمكين من الامتثال	تحسين مستوى التحريات	تبسيط إجراءات الامتثال الحوافز الضريبية المباشرة وغير المباشرة الانتقال السلس إلى العمل للحساب الخاص إدخال فئات جديدة من العمل تنمية المنشآت بالغة الصغر
	العقوبات	حوافز صاحب الصفقة: نظام شيك الخدمة؛ الضرائب المباشرة ذات الأهداف المحددة؛ الضرائب غير المباشرة ذات الأهداف المحددة حوافز المتعهد: العفو على نطاق المجتمع؛ الكشف الطوعي؛ خدمات المشورة في مجال الأعمال وخدمات الدعم
	تعزيز الالتزام	تعزيز منافع العمل المعلن عنه التثقيف مراقبة الند للند الإنصاف الضريبي العدالة الإجرائية عدالة إعادة التوزيع

المصدر: Williams, C. C. and R. Piet, 2008, Measures to tackle undeclared work in the European Union, European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Dublin p.14.

وثمة الكثير من الأمثلة عن التدابير التشريعية التي اعتمدت في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي لمكافحة العمل غير المعلن عنه، إلى جانب وضع تدابير مختلفة في أقاليم شتى للاستجابة لمختلف أنواع العمل غير المعلن عنه. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

■ **تحسين تفتيش العمل.** تُوفر بلدان عديدة في الاتحاد الأوروبي تدريبات خاصة للمفتشين فيما يتعلق بالعمل غير المعلن عنه. ويشمل ذلك، تدريبات على كيفية تنفيذ عمليات التفتيش في مجال العمل غير المعلن عنه وكيفية كشف العاملين بدون عقود استخدام وتدريبات سلوكية خاصة، وما إلى ذلك.

● لا بد من توجيه تفتيش العمل نحو القطاعات التي ينتشر فيها العمل غير المعلن عنه انتشاراً خاصاً

ولا بدٍ من توجيه تفتيش العمل نحو القطاعات التي ينتشر فيها العمل غير المعلن عنه انتشاراً خاصاً. وهكذا، ركزت عمليات التفتيش في رومانيا على صناعة البناء وصناعة النسيج والألبسة، بينما استهدَفت في كل من لاتفيا والبرتغال قطاع الفنادق والمطاعم. وفي السويد، حظيت قطاعات سيارات الأجرة وتصفيف الشعر والمطاعم بالقسط الأوفر من التفتيش، في حين خصّ ذلك مدارس القيادة في سلوفينيا وقطاع التنظيف في النرويج.

وبغية تفادي الحالات التي قد تفضي بصاحب العمل إلى أن يعلن للمفتش بأن وجود عامل غير

● فرضت بلدان عديدة عقوبات على أصحاب العمل الذين يُقصرون في تسجيل مستخدَميهم

مسجل إنما يرجع إلى كونه بدأ العمل حديثاً، اعتمدت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نُظم بطاقات الهوية والتسجيل الإلزامي. وثمة التزام بتسجيل المستخدَمين الجدد في النمسا وبلغاريا وإيطاليا وسلوفاكيا، على سبيل المثال، والتزام بحمل بطاقات هوية في الجمهورية التشيكية وفنلندا وإيطاليا والنرويج والسويد.

- **تشديد العقوبات.** شُددت العقوبات في العديد من البلدان، بما فيها النمسا والجمهورية التشيكية والدانمرك وفرنسا وهولندا وسلوفاكيا والمملكة المتحدة. وزادت الغرامة المفروضة على أصحاب العمل الذين يقصرون في تسجيل موظفيهم في النمسا في عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، حيث يُعاقب الفرد حالياً على التعيين والتوظيف والتأجير المنظم للعمال بدون تسجيلهم بعقوبة سجن مدتها سنتان.

يُعزّز الالتزام بفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يستعينون بالعمال غير المعلن عنهم من خلال تعيين المهاجرين غير القانونيين عن طريق توجيه أصدره الاتحاد الأوروبي حديثاً. وينبغي أن تشمل هذه العقوبات التزاماً بدفع أي أجور مستحقة للعمال، إضافة إلى مبلغ يساوي سائر الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي التي كان من المفترض أن يدفعها صاحب العمل لو أنه استخدم المواطن الذي ينتمي إلى بلد آخر بصورة قانونية. ويجوز أن يُستبعد صاحب العمل من المناقصات العامة أو المساعدات العامة أو الإعانات ومن المشاركة في العقود العامة لمدة تصل إلى خمس سنوات، ويجوز أن يُسحب منه ترخيص تسيير الأعمال مؤقتاً أو بشكل دائم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الامتثال، في حالات معينة، عن طريق تطبيق العقوبات الجنائية. ومن المفترض أن يجري تحويل هذا التوجيه إلى قوانين وطنية بحلول تاريخ ٢٠ يوليه/تموز ٢٠١١.

- **تسجيل المعاملات لأغراض الضرائب.** وفقاً للتشريع الذي اعتمدته السويد مؤخراً، يجب أن يكون بإمكان أي شخص يبيع السلع والخدمات مقابل مدفوعات نقدية توفير آلة تسجيل نقد معتمدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومن شأن هذه الآلة أن تسجل جميع المعاملات لأغراض الضرائب وتزيد من صعوبة حجب الإيرادات من أجل تمويل العمل غير المعلن عنه، على سبيل المثال. والغرض من هذا التشريع هو حماية المنشآت من المنافسة غير المنصفة.

اتخذت ألمانيا تدابير لتغيير مستويات اشتراكات الضمان الاجتماعي

- **توسيع نطاق فئات العمال.** أمام الزيادة الحادة في عدد الوظائف الصغيرة المعفاة من الضمان الاجتماعي، قررت ألمانيا، في عام ٢٠٠٢، إدخال ثلاثة أنواع جديدة من الوظائف ــ الوظائف التي لا يزيد أجرها عن ٤٠٠ يورو شهرياً والوظائف متدنية الأجور والوظائف متوسطة الأجور ــ التي أضافت مستويات متفاوتة من اشتراكات الضمان الاجتماعي، مما أدى إلى تراجع أولي في العمل غير المعلن عنه.

- **تنسيق الأنشطة على الصعيد الوطني.** عمدت بلدان أوروبية عديدة، مثل بلغاريا وفرنسا وألمانيا وبولندا وإسبانيا، إلى إدخال نظام تبادل البيانات وإمكانية الوصول إلى السجلات التي تديرها السلطات الضريبية أو استحدثت مؤسسات جديدة للتنسيق. وساعدت هذه الإجراءات على كشف العمل غير المعلن عنه.

وفي بلجيكا، استُحدث مجلس اتحادي لمنع العمل غير القانوني والاحتيال الضريبي بموجب قانون اعتمد في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، وشمل إنشاء لجنة تنسيق اتحادية ومكاتب على صعيد الولايات. ويقوم المجلس بتنسيق إجراءات الإدارات المعنية وإذكاء الوعي داخل المؤسسات الحكومية وتوفير الإرشاد بشأن الوقاية وتقديم المقترحات لتعديل التشريعات. وتقوم المكاتب على صعيد الولايات، التي أنشئت في كل دائرة قضائية، بتنظيم عمليات مراقبة الامتثال للتشريعات وتنسيقها. ويتوخى القانون إبرام اتفاقات شراكات بين الوزارات المسؤولة والمنظمات المهنية، وهو الأمر الذي ينبغي أن يفضي إلى تنظيم حملات للإعلام والتوعية، موجهة إلى المهنيين والمستهلكين، وكشف العمل السري. وقد أبرم أحد هذه الاتفاقات في عام ٢٠٠٣ مع اتحاد أصحاب وسائل نقل الركاب من أجل التعاون في مكافحة المنافسة غير النزيهة من العمل «الأسود» ومن كافة أشكال العمالة غير المنصفة وعدم الامتثال للوائح. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الإدارة بتشديد المراقبة، إلى جانب اضطلاع الأطراف أيضا بتقييم معلومات وتدابير وقائية أخرى.

- **تنسيق الأنشطة على صعيد الاتحاد الأوروبي**. من المسلم به أن ثمة حاجة إلى وضع نُظم فعالة للمعلومات والاتصالات في جميع دول الاتحاد الأوروبي لتمكين جمع وتبادل البيانات التي من شأنها أن تسمح بالتحقق من الوضع القانوني للعمال واشتراكهم في نُظم الضمان الاجتماعي. وقد بُذلت جهود في هذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال، أبرم اتفاق بين فرنسا وألمانيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ لتعزيز تبادل المعلومات بشأن العمل غير القانوني وأبرم اتفاق مماثل في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ بين فرنسا وبلجيكا.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤخراً شبكة أوروبية بشأن العمل غير المعلن عنه بين حكومات بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ورومانيا، تسعى إلى تعزيز تبادل الخبرات في مجال العمل غير المعلن عنه.

- **التفتيش عبر الحدود**. أصبح التفتيش عبر الحدود موضوعاً رئيسياً بالنسبة للاتحاد الأوروبي استجابة لزيادة حراك العمال عبر حدوده. وتنظم حملات مخصصة بشأن أنشطة التفتيش المشتركة بطريقة عابرة للحدود، لا سيما في المناطق الحدودية. وعلى سبيل المثال، دأبت إدارات تفتيش العمل في لكسمبرغ على دعوة أجهزة الرقابة الألمانية بشكل منتظم لتنفيذ عمليات تفتيش مشتركة عبر الحدود لمواقع البناء. كما جرى تنظيم حملات تفتيش مماثلة في بلدان أخرى داخل الاتحاد الأوروبي.

تحث بعض البلدان مثل إسبانيا على تسوية الأوضاع من خلال تنظيم حملات التسجيل بدون فرض عقوبات

- **توفير حوافز للإبلاغ عن المهاجرين غير النظاميين**. نظمت حملة لتسوية الأوضاع في إسبانيا حيث جرى حث أصحاب العمل على الإعلان عن عمالهم دون التعرض لعقوبات. ونتيجة لذلك، التحق أكثر من نصف مليون عامل أجنبي بنظام الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٥. وقد بُذلت جهود مماثلة أو لا تزال تُبذل في الوقت الحاضر في بلجيكا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال.

قطاع البناء هو واحد من الصناعات المتضررة من العمل غير المعلن عنه في الاتحاد الأوروبي.

الموارد

يقدم هذا الموجز قائمة بالموارد التي تمكن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويمكن الاطلاع من هنا على تفاصيل الممارسات الجيدة الواردة سابقا. ويتضمن هذا القسم الصكوك الدولية واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي والمنشورات والأدوات التدريبية ذات الصلة. وترد لاحقا قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون ثمة بعض التداخل بين القائمتين.

المنشورات ذات الصلة

Daza, J.L., 2005, Informal economy, undeclared work and labour administration, Geneva: ILO.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---lab_admin/documents/publication/wcms_113918.pdf

ILO, 2010, Labour Inspection in Europe: Undeclared Work, Migration, Trafficking, Labour Administration and Inspection Programme, Working Document Number 7, Geneva: ILO.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---lab_admin/documents/publication/wcms_120319.pdf

Renooy, P., S. Ivarsson, O. Gritsai, R. Meijer, 2004, Undeclared work in an enlarged Union. An analysis of undeclared work: An in-depth study of specific items, Brussels: European Commission, Directorate-General for Employment and Social Affairs.

Williams, C. C. and R. Piet, 2008, Measures to tackle undeclared work in the European Union, European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions.
http://www.eurofound.europa.eu/pubdocs/200925//en/1/EF0925EN.pdf

الأدوات

Council Decision of 22 July 2003 on guidelines for the employment policies of the Member States, 2003578//EC, Official Journal of the European Union, L 19713/.

Directive 200952//EC of the European Parliament and of the Council of 18 June 2009
http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2009:168:0024:0032:EN:PDF

Voss, E., 2009, Cooperation between SMEs and trade unions in Europe on common economic and social concerns, joint ETUC-UEAPME project, Brussels: ETUC.
http://www.etuc.org/IMG/pdf_ETUC_UEAPME_SME_Expert_Report_2009040609a.pdf

للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني لإدارة العمل في مكتب العمل الدولي:

http://www.ilo.org/labadmin/lang--en/index.htm

المراجع

Council Decision of 22 July 2003 on guidelines for the employment policies of the Member States, 2003578//EC, Official Journal of the European Union, L 19713/.

Daza, J.L., 2005, Informal economy, undeclared work and labour administration, Geneva: ILO.

Directive 200952//EC of the European Parliament and of the Council of 18 June 2009

European Commission, 2007, European Employment Observatory Review: Spring 2007, Luxembourg: European Commission.
http://www.eu-employment-observatory.net/resources/reviews/EN-ReviewSpring07.pdf

ILO, 2010, Labour Inspection in Europe: Undeclared Work, Migration, Trafficking, Labour Administration and Inspection Programme, Working Document Number 7, Geneva: ILO.

Pfau-Effinger, 2009, "Varieties of undeclared work in European societies", British Journal of Industrial Relations, Vol.47, No.1, pp.7999-.

Williams, C. C. and R. Piet, 2008, Measures to tackle undeclared work in the European Union, European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions.

Williams, C. C., 2009, "Tackling undeclared work in Europe: lessons from a 27-nation survey", Policy Studies, vol. 30, no. 2, pp.143162-.

Renooy, P., S. Ivarsson, O. Gritsai, R. Meijer, 2004, Undeclared work in an enlarged Union. An analysis of undeclared work: An in-depth study of specific items, Brussels: European Commission, Directorate-General for Employment and Social Affairs.

Voss, E., 2009, Cooperation between SMEs and trade unions in Europe on common economic and social concerns, joint ETUC-UEAPME project, Brussels: ETUC.

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣.استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة